تحرك عاجل

اعتقال ناشط حقوقي بمعزل عن العالم الخارجي

في أول مايو/ أيار 2011 ألقي القبض على فاضل مكي المناصف فيما يتعلق بالاحتجاجات في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية؛ وقد اعتقل بمعزل عن العالم الخارجي منذ 18 مايو/ أيار، مما يعرضه لخطر التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة. قد يكون فاضل المناصف سجين رأي، اعتقل لمجرد ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير.

في 30 أبريل/ نيسان أُخبر فاضل المناصف بمراجعة قسم البحث الجنائي في شرطة العوّاميّة، وهي بلدة في المنطقة الشرقية. ذهب إلى هناك في اليوم التالي، وأُلقي القبض عليه. نقل في اليوم ذاته بدايةً إلى قسم الشرطة بمدينة القطيف، ثم بعد ذلك إلى قسم الشرطة في منطقة الثُّقْبَة القريبة، حيث اعتقل لمدة أقلّها ثلاثة أيام، قبل أن ينقل إلى سجن الخبر، الموجود أيضًا في المنطقة الشرقية. ومؤخراً، في 18 مايو/ أيار تم نقله مرة أخرى إلى سجن المباحث العامة في مدينة الدمام المجاورة، وهي عاصمة المنطقة الشرقية.

وبينما كان فاضل المناصف معتقلاً في سجن الخبر أتيح له الاتصال بأسرته ومحامٍ، وسمح بزيارته مرتين أسبوعياً. غير أنه منذ نقله إلى سجن المباحث العامة في مدينة الدمام في 18 مايو/ أيار، اعتقل بمعزل عن العالم الخارجي مما يعرضه بشكل خاص لخطر التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة.

أسباب القبض عليه واعتقاله غير معروفة، رغم أنه يعتقد أن لذلك علاقة بما ورد عن قيامه بتشجيع الآخرين على الاشتراك في الاحتجاجات المطالبة بالإصلاح وعن نشاطه في مجال حقوق الإنسان. ووفقاً لمصادر في المملكة العربية السعودية فإن فاضل المناصف كان صوتاً مسموعاً في إثارة الاهتمام بحقوق الإنسان فيما يتعلق بمعاملة أبناء الطائفة الشيعية في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك التمييز ضدهم واعتقال أفراد من الطائفة لسنوات دون اتهام أو محاكمة. وقد يكون سجين رأي، اعتقل لمجرد ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير.

- **نرجو منكم الكتابة فوراً بالعربية، أو الانجليزية أو بلغتكم أنتم:**
- حاثين السلطات على ضمان حماية فاضل مكي المناصف من التعذيب و غيره من ضروب سوء المعاملة، وإتاحة الفرصة لأسرته ومحاميه لزيارته بانتظام، ولحصوله على العناية الطبية التي قد يحتاجها.
- مطالبين السلطات بالإفراج الفوري عنه دون شرط إذا كان قد اعتقل لمجرد ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير.
- مطالبين السلطات بالإعلان عن تفاصيل أي اتهامات قد توجه إليه، وضمان أن أي إجراءات قانونية تتم

Date: 15 June 2011

ضده تتماشى مع المعايير الدولية للمحاكمات العادلة.

نرجو أن ترسلوا مناشداتكم قبل 27 يوليو/ تموز إلى:

النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية — صاحب

السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود — وزارة الداخلية

ص. ب. 2933، طريق المطار

الرياض 11134

المملكة العربية السعودية

Fax: +966 1 403 3125 (الرجاء تكرار المحاولة)

الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود — خادم

الحرمين الشريفين — مكتب

خادم الحرمين الشريفين — القصر

الملكي، الرياض — المملكة

العربية السعودية — Fax:

(via Ministry of the Interior) — 403 3125

+966 1 — (الرجاء تكرار المحاولة)

كما نرجو إرسال نسخ من هذه المناشدات إلى:

رئيس لجنة حقوق الإنسان

بندر محمد عبد الله العيبان

لجنة حقوق الإنسان

ص.ب. 58889، طريق الملك فهد

البناية رقم 373، الرياض 11515

المملكة العربية السعودية

Email: hrc@haq-ksa.org

كما نرجو إرسال نسخ إلى البعثات الدبلوماسية المعترف بها في بلادكم. **تأكدوا من مكتب فرع المنظمة لديكم إذا كنتم سترسلون المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه.**

Field Code Changed

AMNESTY INTERNATIONAL

Date: 15 June 2011

تحرك عاجل

اعتقال ناشط حقوقي بمعزل عن العالم الخارجي

معلومات إضافية

لا تتسامح السلطات السعودية عامة مع أي احتجاجات تحدث في المملكة. والذين يحاولون تنظيمها أو الاشتراك فيها غالباً ما يلقى القبض عليهم، ويودعون الحبس بمعزل عن العالم الخارجي دون اتهام أو محاكمة ويحرمون من اللجوء إلى المحاكم للطعن في قانونية اعتقالهم.

وعقب الاحتجاج على الهجوم العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة في 27 ديسمبر/كانون الأول 2008، ورد أن متحدثاً باسم وزارة الداخلية السعودية قد أدلى بتصريح مفصل في 30 ديسمبر/كانون الأول 2008 يفيد أن الاحتجاجات محظورة في المملكة العربية السعودية. وفي أعقاب الاحتجاجات التي جرت في القطيف في بداية مارس/آذار 2008 (أنظر تحرك عاجل UA 61/11, 7 March 2011, MDE23/005/2011) ووسط التقارير حول التخطيط لمزيد من الاحتجاجات المطالبة بالإصلاح في المملكة العربية السعودية، أصدرت وزارة الداخلية السعودية بياناً في 5 مارس/آذار أكدت فيه منع المظاهرات. وطبقاً للبيان، فإن قوات الأمن سوف تتخذ " كافة الإجراءات اللازمة" ضد كل من يحاول الإخلال بالنظام.

وفي اليوم التالي، أكدت هيئة كبار العلماء كذلك تحريم المظاهرات في البلاد. وحرموا وحذروا من استخدام المظاهرات وغيرها من الوسائل التي، حسب قولهم، تثير الفتنة والفرقة في المجتمع، وذكروا أنها ليست الوسائل الصحيحة للمطالبة بالإصلاح أو لإسداء النصيحة. وفي اليوم ذاته، أكد مجلس الشورى (المعين من قبل الملك) أهمية المحافظة على أمن المملكة وعلى تجاهل الدعوات المضللة المنادية بتنظيم التظاهرات والاعتصامات والمسيرات، التي زعموا أنها لاتتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

ويواجه المنتقدون لحكومة المملكة العربية السعودية انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان على أيدي قوات الأمن التابعة لوزارة الداخلية. وبعد ذلك يعتقلون غالباً بمعزل عن العالم الخارجي وأحياناً يودعون في الحبس الانفرادي، ويمنعون من استشارة محاميهم ومن اللجوء إلى المحاكم للطعن في مشروعية اعتقالهم. ويتكرر استخدام التعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة في انتزاع الاعترافات من المعتقلين، أوفي معاقبتهم لرفضهم " التوبة"، أوفي إكراههم على التعهد بعدم انتقاد الحكومة. وفي المملكة العربية السعودية يستمر الاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي حتى يتم الحصول على الاعترافات، وقد يستغرق ذلك شهوراً وأحياناً سنوات.

و المملكة العربية السعودية من الدول الأعضاء في اتفاقية مناهضة التعذيب والصنوف الأخرى من المعاملة او العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة، والتي تحرّم استخدام أدلة انتزعت بموجب التعذيب والصنوف الأخرى لسوء المعاملة. وتنص المادة 15 منها على أن " كل دولة سوف تضمن أن أي عبارة يثبت الحصول عليها نتيجة التعذيب سوف لن تستخدم ضمن أي دليل في أي من الإجراءات، إلا ضد الشخص المتهم بتعذيب غيره فتعتبر دليلاً على انتزاعه لهذه العبارة"

للمزيد من المعلزمات يرجى الإطلاع على تقرير منظمة العفو الدولية بعنوان: *المملكة العربية السعودية تهاجم حقوق الإنسان باسم محاربة الإرهاب*، الصادر في 22 يوليو/ تموز 2009،

(http://www.amnesty.org/en/news-and-updates/report/saudi-arabia-human-rights-abuses-name-fighting-terrorism-20090722),

وتحديثه في التقرير المعنون: *المملكة العربية السعودية تواجه الإرهاب بالاضطهاد*، الصادر في 11 سبتمبر/ أيلول 2009.(http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE23/025/2009/en)